المصاحبات الاجتماعية-الاقتصادية للاختيار للزواج:
دراسة أنثروبولوجية بمساكن التعاونيات- كيمان فارس بمحافظة الفيوم

ربيع كمال كردى صالح*
kordy_2010@yahoo.com

ملخص

- هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الاختيار الزواجى وأسس التدرج الاجتماعى. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج الأنثروبولوجى بأدواته دليل العمل الميدانى والمقابلة المتعمقة والإخباريون. واعتمدت الدراسة على ٢١ حالة تم تقسمهم إلى ١٠ حالات فوق سن الستين، وحالات ما بين ٣٠- ٤٠ عاماً وعددهم (١١) حالة.

توصلت الدراسة إلى أن الفوارق التعليمية والمهنية والخلفية الاقتصادية والاجتماعية والأثنية للأسرة كأسس للتدرج الاجتماعى تلعب دوراً فى الاختيار الزواجى . كما تلعب الخلفية الاقتصادية والأثنية للأسرة دوراً فى تفضيل الزواج الداخلى للحفاظ على الميراث أو الملكية.

كلمات مفتاحية: المصاحبات الاجتماعية-الاقتصادية - الاختيار للزواج

* مدرس علم الاجتماع - كلية الآداب – جامعة الفيوم

مقدمة:

يعد الزواج من النظم الاجتماعية التى لاقت اهتماماً كبيراً لدى الأنثروبولوجيين الاجتماعيين. والزواج فى أى مجتمع هو عبارة عن مجموعة من الأنماط الثقافية لإقرار الأبوة وتهيئة الأساس المستقر للعناية بالأطفال وتربيتهم (محمد الجوهرى وعلياء شكرى،٢٠٠٧، ص ٨٥). ويحقق الزواج – من وجهة نظر ادموند ليتش – مجموعة من الوظائف منها شرعية الأطفال بالنسبة لكليهما، ضمان الحق فى التحكم فى الممارسة الجنسية للطرف الآخر، والخدمات المنزلية والعمل، وملكية الطرف الآخر، والحق فى وجود مالية مشتركة، والحق فى إقامة علاقة نسب بين الزوج وإخوة الزوجة(شارلوت سيمور سميث،١٩٩٨، ص– ص٤١٢–٤١٣).

ويهدف الاختيار الزواجى إلى إيجاد الشريك المناسب، وتكوين أسرة مستقرة حيث يحقق رضا الزوجين عن اختيارهما للتخفيف من تبعة الزواج ورعاية الأطفال مستقبلاً(نصيرة رداف،٢٠١٠،ص١٢٩). ويعتبر إختيار الشريك الخطوة الأولى المؤثرة فى كفاءة تكوين الأسرة، وبالتالى فى كفاءة المجتمع. وكذلك فإنه يعد من أهم القرارات التى يتخذها الفرد فى حياته، وذلك لما ينطوى من صعوبات، حيث الاختيار كأساس للحياة السعيدة أو غير السعيدة(بن سايح مسعودة،٢٠١٩،ص٣٠٨). وبالرغم من أهمية الاختيار الزواجى إلا أنه لايتم بطريقة اعتباطية، وإنما وفق محكات التدرج الاجتماعى. ولأن المصاحبات الاجتماعية – الاقتصادية تشمل التدرج الاجتماعى، ولأن طبيعة مجتمعنا المصرى بصفة عامة والفيوم بصفة خاصة ليست صارمة فى التدرج الاجتماعى، فقد اخترت المصاحبات الاجتماعية – الاقتصادية للاختيار للزواج: دراسة أنثروبولوجية بمساكن التعاونيات– كيمان فارس بمحافظة الفيوم.

مشكلة الدراسة:

مما لاشك فيه أن التدرج الاجتماعى يلعب دوراً كبيراً فى مسألة الاختيار الزواجى (اختيار الشريك)، حيث يتضمن التدرج الاجتماعى توزيعاً غير متكافئ للملكية ، وبالتالى القوة والمكانة (Georg D.Zgourides, Christie S. Zgourides, 2000, P.87). بما يشكل سياجاً طبقياً طبيعياً، يصطدم به الكثيرون ممن ليس لديهم خلفية بمسألة التدرج الاجتماعى، ويمثل على الجانب الآخر استبعاداً لمن لديهم خلفية بالتدرج الاجتماعى.

ولذلك يخلق التدرج الاجتماعى نوعاً من التدرجية الهرمية فى الاختيار الزواجى، فلا يتم اختيار الشريك إلا على أسس تخدم المصلحة الشخصية للأفراد المنتمين إلى طبقاتهم. خاصة وأن أسس التدرج الاجتماعى تتضمن الملكية (الثروة) والقوة (التأثير) والمكانة (الهيبة) معاً، حيث إن الأثرياء يميلون أن يكونوا ذوى قوة ويبدون ذوى هيبة بالنسبة للآخرين. إلا أنه فى المجتمعات المفتوحة، يصبح الحراك الاجتماعى ممكناً، كما تعتمد المكانة فى التدرج الاجتماعى على المكانة المكتسبة من خلال التعليم بدلاً من المكانة الموروثة، ويصبح الانتقال بين الشرائح الطبقية أسهل وأيسر (Ibid, p92).

ويعد الفارق التعليمى أحد أسس التدرج الاجتماعى، ويلعب دوراً فى الاختيار الزواجى. ويتفق ذلك مع نظرية التجانس فى تناول هذه القضية من حيث ميل النساء إلى الزواج برجال أعلى منهن فى المستوى التعليمى، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للفرد زاد ميله إلى تفضيل الزواج من شريك وصل مستوى تعليمى عالٍ(حواوسة جمال،٢٠١٦). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "الحسين بن حسن السيد"، حيث وجد أن " تعليم الفرد يظهر على

شخصيته كما يظهر جلياً على مستوى فكره وثقافته، والحاصلون على مؤهل الثانوية فى مرحلة من مراحل عمرهم يشعرون بمركب النقص، خاصةً إذا اقترنوا بمن هم أعلى منهم فى المستوى التعليمى، وبالذات عندما يكون الزوج أقل فى المستوى التعليمى من الزوج"(الحسين بن حسن السيد،٢٠١٥).

كما أن الفارق المهنى أحد أسس التدرج الاجتماعى، ويلعب دوراً فى الاختيار الزواجى. ويتفق ذلك مع نظرية البحث الزواجى ، حيث إن أسواق الزواج تشبه أسواق العمل بالنسبة للباحثين عن الوظيفة. فمثلما يتم البحث عن الوظيفة، يتوقع الأفراد أن يجدوا زوجة بصفات واتجاهات مرغوب فيها. وينتهى البحث عندما يجد الساعى(الباحث) شريكاً يقابل أو يشبع مستوى مقبول من الصفات والاتجاهات المرغوبة(Kevin) Shafer&Spencer L.James,2013,p.545. كما تتفق مع نظرية التجانس فى تناول هذه القضية من أن الاختيار الزواجى يرتكز فى المحل الأول على أساس التشابه فى الخصائص الاجتماعية العامة كالمستوى الاجتماعى والاقتصادى. وهذا يعنى وجود تشابه بين الشريكين فى الدين والجنس والمستوى الاجتماعى والاقتصادى، وفى السن وفى التعليم والحالة المزاجية والميول والمهنة(حواوسة جمال، نفس المرجع). ويتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة " كيفين شافر و سبنسر جيمس" من أن " المؤهل التعليمى والدخل والحالة الوظيفية تعد مقاييس للمكانة الاجتماعية – الاقتصادية، ولذلك ربما يبحث الرجال والنساء ذوى التعليم العالى والدخل الأعلى وذوى وظائف الدوام الكامل، عن الأفراد ذوى المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى"(Ibid).

علاوة على ماسبق، تشكل الخلفية الاجتماعية للأسرة خاصة مهنة الأب ومكانة العائلة أساساً للتدرج الاجتماعى، وتلعب دوراً فى الاختيار الزواجى. ويتفق ذلك

مع النظرية البنائية الوظيفية، من حيث إن التدرج الاجتماعى موجود فى كل المجتمعات الإنسانية لأنه يقدم وظائف لكافة أفراد المجتمع، وأن التشابه يتم فى نفس المرتبة، فلا يمكن أن يتساوى الطبيب الجراح مع ماسح الأحذية. ويتفق ذلك مع نظرية التفاعلية الرمزية التى ترى أن تفاعل الأفراد يخضع لمكاناتهم المتدرجة المتقاربة أو المتساوية، أى لايحدث التفاعل بين أصحاب المكانات العليا مع الدنيا، ولا الغنى مع الفقير(معن خليل عمر،٢٠٢٠). ويتفق ذلك مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة"ماهر فرحان" من أن"الحسب والنسب مقوماً لاختيار الشريك. وهذا يرجع إلى اعتبار الانحدار الأسرى وما يرتبط به من مقومات لها علاقة بالشرف والسمعة ضرورية، نظراً لما توفره من ضمان وأمان لمستقبل العلاقة الزواجية من جهة ومن جهة أخرى لما يوفره هذا المقوم من معلومات عن طيب أصل الطرف الآخر"(ماهر فرحان مرعب،٢٠١٦).

كما تشكل الخلفية الاقتصادية خاصة فى الميراث للأسرة أحد أسس التدرج الاجتماعى، وتلعب دوراً فى الاختيار الزواجى. ويتفق ذلك مع النظرية البنائية الوظيفية، ونظرية التفاعلية الرمزية . كما تتفق مع نظرية التجانس فى تناول هذه القضية من أن الاختيار الزواجى من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة معياراً اجتماعياً مفضلاً، وخاصة من وجهة نظر الأباء ذوى المكانة العالية عندما يشرعون فى تزويج أبنائهم للمحافظة على نسب العائلة، ومكانتها الاجتماعية. كما تتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة "كيروين كوفى شارلز وآخرون " من أن "الرجال والنساء فى المملكة المتحدة يتزوجون من أزواج يمتلك آبائهم ثروة تعادل ثروة آبائهم، ولايرغبون تماماً فى الزواج من أشخاص من ذوى خلفيات مختلفة فى الثروة الأبوية. وأن للتصنيف الزواجى مضامين مهمة لعدم

المساواة فى النتائج الاجتماعية – الاقتصادية، وتصنيف الناس للزواج وتحديده، وتوزيع المكاسب الاجتماعية الاقتصادية من الزواج على أساس الخلفية الأسرية للأب والمكانة الاجتماعية – الاقتصادية"(Kerwin Kofi Charles& Others,2011).

وأخيراً، يعد الفارق الأثنى أحد أسس التدرج الاجتماعى، ويلعب دوراً فى الاختيار الزواجى. يتفق ذلك مع القضية النظرية التماثل والتكافؤ بين الشريكين ، كما فى نظرية البحث الزواجى. كما تتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة "فورد ف. جاكوبسن" حيث أوضحت " رفض الطبقة العليا – أو السادة – الزواج الخارجى لبناتهم من الطبقة الدنيا، حيث إن احتفالاتهم الزواجية أكثر تكلفة عن الآخرين، كما تتم الاحتفالات باللغة العربية"(Forde. F. Jacobsen, 2007)

والزواج كنظام اجتماعى يعد انعكاساً لنسق الأفكار السائد فى المجتمع أوالثقافة، وبالتالى فإنه انعكاس لنسق التدرج الاجتماعى السائد فى المجتمع.

وبناءً على ماسبق، ستحاول الدراسة الوقوف على الاختيار الزواجى فى علاقته بأسس التدرج الاجتماعى.

– أهمية الدراسة:

١– الأهمية النظرية:

١– تمثل الدراسة إضافة للدراسات التى اهتمت بالاختيار الزواجى من حيث أسسه وكيفيته، فى حين تلاشت علاقته بأسس التدرج الاجتماعى .

٢- تقف الدراسة على الأسس الواقعية للاختيار الزواجى فى علاقته بأسس التدرج الاجتماعى.

ب- الأهمية التطبيقية:

١- توفير برامج حول الارشاد الأسرى.

٢- عقد ندوات وورش عمل حول علاقة الاختيار الزواجى بأسس التدرج الاجتماعى.

أولاً:أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

بناءً على ما سبق يمكن أن نصوغ أهداف هذه الدراسة فى أنها تستهدف:

١- تعرف دور المحددات الاجتماعية – الاقتصادية كالتعليم والملكية والدخل، إضافة إلى دور البعد الأثنى كأسس للتدرج الاجتماعى فى الاختيار الزواجى.

٢- تعرف خلفية الناس بالتدرج الاجتماعى فى الاختيار الزواجى.

واستناداً إلى الأهداف السابقة تبلورت تساؤلات الدراسة على النحو التالى:

تحاول الدراسة تتبع وترتيب المحددات الاجتماعية – الاقتصادية كأسس للتدرج الاجتماعى فى علاقتها باختيار الزواج، كالفارق التعليمى والمهنى والخلفية الاقتصادية للأسرة كالملكية أو الميراث، والخلفية الاجتماعية للأسرة كمهنة الأب ومكانة العائلة، والفارق الأثنى.

١- إلى أى مدى يلعب الفارق التعليمى دوراً فى الاختيار الزواجى؟

٢- إلى أى مدى تلعب المهنة دوراً فى الاختيار الزواجى؟

٣- إلى أى مدى تلعب الخلفية الاقتصادية للأسرة كالملكية أوالميراث دوراً فى الاختيار الزواجى؟

٤- إلى أى مدى تلعب الخلفية الاجتماعية للأسرة (كمهنة الأب ومكانة العائلة) دوراً فى الاختيار الزواجى؟

٥- إلى أى مدى يلعب الفارق الأثنى دوراً فى الاختيار الزواجى؟

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

يتناول هذا الجزء مفاهيم الدراسة وقد حددها الباحث فى المفهومين التاليين: الاختيار الزواجى والتدرج الاجتماعى.

١- الاختيار الزواجى:

هى عملية اختيار القرين لقرينه والمكونة من ثلاثة محاور رئيسة، وهى أساس ومجال وأساليب الاختيار التى يتم تحديدها واعتمادها بناءً على طبيعة المجتمع وثقافته، حيث تختلف مقاييس عملية الاختيار هذه باختلاف الثقافات والمجتمعات، وكذلك باختلاف الأفراد أنفسهم محل الاختيار، هذه العملية التى يتم من خلالها اختيار شخص للزواج يتمتع بصفات معينة، وبإستخدام الأسلوب المفضل لتحقيق هذا الاختيار ضمن دائرة او مجال اختيارى محدد وهى أولى الخطوات نحو الزواج وأصعبها. فإذا كان من الصعوبة على المرء أن يفاضل أو يختار ما بين أشياء معينة فى حياته، فالصعوبة تكون أكثر عند اختياره لشريك حياته(ماهر فرحان مرعب،٢٠١٦،ص٢٠٩).

- **التعريف الإجرائى للاختيار الزواجى:** يقصد به "عملية انتقاء كلا الشريكين للآخر على أساس من المحددات الاجتماعية - الاقتصادية كالتعليم والمهنة والخلفية الاقتصادية للأسرة ممثلة فى الملكية أو الميراث، والخلفية الاجتماعية للأسرة كمهنة الأب ومكانة العائلة، وأخيراً الخلفية الأثنية للأسرة".

٢- التدرج الاجتماعى:

عرف أحمد زكى بدوى التدرج الاجتماعى بأنه" ترتيب الناس فى المجتمع فى درجات متتابعة وبعبارة أخرى هو العملية التى يقسم الناس بها بعضهم بعضاً إلى شرائح طبقية وطبقات من حيث الدخل أو الثقافة أو أهمية العائلة أو النفوذ فى الجماعة – أى نوع من التقسيم – وما يتبع ذلك من تقدير واحترام أو عطف أو احتقار الناس لبعضهم بعضاً"(أحمد زكى بدوى،١٩٨٦ ، ص٣٩٧). كما عرفا جورج زجوريدز وكرستى زجوريدز بأنه " التوزيع غير المتكافئ للملكية والقوة والمكانة. ويتشكل هذا التدرج فى أساس تقسيمات المجتمع والتصنيفات الفئوية للناس. وفى الحالة الأخيرة، تتطور الطبقات الاجتماعية للناس، ويصبح الانتقال من شريحة طبقية إلى شريحة أخرى أمراً صعباً"(Georg D.Zgourides, Christie S. Zgourides,op.cit, P.87).

ويتفق التعريف الأخير مع ما ذهب إليه ماكس فيبر من أن أبعاد التدرج الطبقى الاجتماعى هى: الطبقة، والمكانة، والقوة. وأن تلك العوامل الثلاثة تترابط ببعضها البعض ترابطاً وثيقاً. ولكن تختلف المكانة عن الطبقة – حسب رأى فيبر – من حيث أن المكانة تدل على الشرف الاجتماعى أو الميزة الاجتماعية، على حين تتحدد الطبقة على أساس الوضع الاقتصادى(شارلوت سيمور سميث، نفس المرجع، ص٢٤١).

– **التعريف الإجرائى للتدرج الاجتماعى:** يقصد به " تلك الفوارق بين الزوجين من الناحية التعليمية والمهنية، والخلفية الاقتصادية (كالملكية أو الميراث) ، والخلفية الاجتماعية (كمهنة الأب ومكانة العائلة) و الخلفية الأثنية للأسرة ".

ثالثاً: الإطار النظرى والمنهجى:

ويتضمن نظريات الدراسة والدراسات السابقة والإطار المنهجى للدراسة.

١- نظريات الدراسة:

هناك الكثير من النظريات التى تفسر الاختيار الزواجى فى علاقته بالتدرج الاجتماعى. وتعتمد الدراسة على نظريات البحث الزواجى ونظرية التجانس. كما تعتمد الدراسة على نظريتى البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية فى التدرج الاجتماعى. وسيحاول الباحث أن يستخلص بعد عرض النظريات ، أهم القضايا النظرية التى سوف يحاول اختبارها فى الواقع للتحقق من صدقها .

- نظريات الاختيار الزواجى:

١- نظرية البحث الزواجى:Marital search theory

تذهب هذه النظرية إلى أن أسواق الزواج (حيث يبحث الأفراد عن الزوجات المناسبات) تشبه أسواق العمل بالنسبة للباحثين عن الوظيفة. فمثلما يتم البحث عن الوظيفة، يتوقع الأفراد أن يجدوا زوجة بصفات واتجاهات مرغوب فيها. وينتهى البحث عندما يجد الساعى(الباحث) شريكاً يقابل أو يشبع مستوى مقبول من الصفات والاتجاهات المرغوبة (Kevin Shafer&Spencer L.James,2013,p.545).

ب - نظرية التجانس أو التشابه:

ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج بشبيهه. أى أن الزواج يرتكز فى المحل الأول على أساس التشابه فى الخصائص الاجتماعية العامة، وهذا يعنى وجود تشابه بين الشريكين فى الدين والجنس والمستوى الاجتماعى والاقتصادى، وفى السن وفى التعليم والحالة المزاجية والميول والمهنة.

والاختيار للزواج تحكمه قاعدة التماثل أو التكافؤ بين الشريكين. فالأفراد لا يختارون قرنائهم بشكل عشوائى، وإنما هم فى ذلك مبرمجون بطريقة معينة من خلال طرق التربية لاختيار من يماثلهم وللابتعاد عن من لا يماثلهم. فالفرد مثلاً فى الطبقة الغنية عندما يرغب فى الزواج بفتاة من أسرة فقيرة، فإن وضعه الطبقى يمنعه نظراً للتباين بين الأسرتين(حواوسة جمال،٢٠١٦، ص-ص ٢٥٣-٢٥٤).

وأهم عوامل التجانس كما ذكرها هروش:

١- التجانس فى الخصائص الاجتماعية: تضم المشاركة الاجتماعية فى السلوك والعادات، كما فى السلوك المتأثر بالمعتقدات الدينية، ثم التأثر بالخلفية الثقافية للأسرة.

٢- التجانس فى التعليم: يتمثل هذا العامل فى ميل النساء إلى الزواج برجال أعلى منهن فى المستوى التعليمى. وقد أثبتت الدراسات أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للفرد زاد ميله إلى تفضيل الزواج من شريك ذى مستوى تعليمى عالٍ.

٣- التجانس فى المهنة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية: يعد الزواج من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة معياراً اجتماعياً مفضلاً، وخاصة من وجهة نظر الأباء ذوى المكانة العالية عندما يشرعون فى تزويج أبنائهم وسواء تم الزواج أو الاختيار الزواجى عن طريق الأشخاص أنفسهم أو عن طريق أبائهم، فإن كونه من داخل المكانة الاجتماعية يعد شرطاً أساسياً للمحافظة على نسب العائلة، ومكانتها الاجتماعية. أما الأفراد الذين ينتمون إلى مكانة منخفضة فإنهم يكسبون كثيراً عندما

يتزوجون من أشخاص ينتمون إلى مستويات طبقية أعلى من مستوياتهم. وبغض النظر عما يفضله الأفراد أو يرغبون فيه، فإن معظم الزيجات تكون من داخل المكانة نفسها(صالح بن إبراهيم الخضيرى،٢٠١٥، ص٨٦).

وتتفق نظريتى البحث الزواجى والتجانس مع الدراسة من حيث إن التشابه فى اختيار الشريك يمتد إلى التشابه فى المحددات الاجتماعية– الاقتصادية كالتعليم والملكية والمهنة والخلفية الاجتماعية للأسرة كمهنة الأب ومكانة العائلة، والتجانس الأثنى.

- **نظريات التدرج الاجتماعى:**

١- البنائية الوظيفية:

وفقاً للبنائية الوظيفية، فإن المعيار الرئيسى لتحديد الطبقة هو القاعدة الاقتصادية، والمعيار الرئيسى لتحديد التدرج الاجتماعى يستند على الهيبة الاجتماعية، وكلاهما متلازمان ويمثلان مكافأة اجتماعية ومهارة وذكاء الفرد فى شق طريق العيش وسط مجتمع ملئ بالمنافسة الشديدة. كما ترى البنائية الوظيفية، أن التدرج الاجتماعى موجود فى كل المجتمعات الإنسانية لأنه يقدم وظائف لكافة أفراد المجتمع، مثلاً كما فى الأفراد الذين يقومون بالأعمال الخدمية كماسح الأحذية ومنظف الشوارع وغيرهم، وفى نفس الوقت هناك أطباء ، فلا يمكن أن يتساوى الطبيب الجراح مع ماسح الأحذية، إذ كل حسب مهارته وخدمته للإنسان(معن خليل عمر،٢٠٢٠).

ب- التفاعلية الرمزية:

ترى عدم تفاعل الأفراد بعضهم مع البعض بشكل عفوى أو اعتباطى بل حسب تجاذبات مظهرية وسلوكية ومستويات معيشية وذوقية ، مع الاحتفاظ بالمسافات الاجتماعية فيما بينهم. بمعنى أن تفاعل الأفراد يخضع لمكاناتهم المتدرجة المتقاربة أو المتساوية، أى لايحدث التفاعل بين أصحاب المكانات العليا مع الدنيا، ولا الغنى مع الفقير. فهى تدرس تفاعل الأفراد من نفس المرتبة التدرجية وليس مع المختلفة منها(معن خليل عمر،نفس المرجع).

وتتفق نظريتى البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية من حيث تشابه التفاعل بين الأفراد من نفس المرتبة. وأن تشابه التفاعل يمتد إلى التشابه فى المحددات الاجتماعية- الاقتصادية كالتعليم والمهنة والخلفية الاجتماعية للأسرة كمهنة الأب ومكانة العائلة، والخلفية الاقتصادية (كالملكية أو الميراث) والخلفية الاجتماعية للأسرة كمهنة الأب ومكانة العائلة والخلفية الأثنية.

- القضايا النظرية المستخلصة من النظريات السابقة :

قام الباحث باستخلاص بعض القضايا النظرية والتي سوف يخضعها للاختبار الميدانى، وقد جاءت هذه القضايا على النحو التالى:

١- التماثل والتكافؤ بين الشريكين:

ركزت نظرية البحث الزواجى على أن أسواق الزواج تشبه أسواق العمل بالنسبة للباحثين عن الوظيفة. فمثلما يتم البحث عن الوظيفة، يتوقع الأفراد أن يجدوا زوجة بصفات واتجاهات مرغوب فيها. وينتهى البحث عندما يجد الساعى(الباحث) شريكاً يقابل أو يشبع مستوى مقبول من الصفات والاتجاهات المرغوبة. ويتفق ذلك مع نظرية التجانس فى تناول هذه القضية على أن

الاختيار الزواجى يرتكز فى المحل الأول على أساس التشابه فى الخصائص الاجتماعية العامة كالمستوى الاجتماعى والاقتصادى. وهذا يعنى وجود تشابه بين الشريكين فى الدين والجنس والمستوى الاجتماعى والاقتصادى، وفى السن وفى التعليم والحالة المزاجية والميول والمهنة.

ومن خلال ما سبق، سوف يحاول الباحث اختبار هذه القضية من خلال السؤال حول التشابه والاختلاف فى الحالة التعليمية والمهنية للشريكين والخلفية الاقتصادية والاجتماعية لأسرة الشريكين.

٢- التجانس فى التعليم:

تذهب نظرية التجانس فى تناول هذه القضية إلى ميل النساء إلى الزواج برجال أعلى منهن فى المستوى التعليمى، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للفرد زاد ميله إلى تفضيل الزواج من شريك ذى مستوى تعليمى عالٍ.

ومن خلال ما سبق، سوف يحاول الباحث اختبار هذه القضية من خلال التعرف على المستوى التعليمى وكيف أنه يسهم فى حدوث التدرج الاجتماعى فى الزواج، وبالتالى البحث عن شريك له نفس المستوى التعليمى والمهنى.

٣- التجانس فى المكانة الاجتماعية والاقتصادية:

ترى البنائية الوظيفية، أن التدرج الاجتماعى موجود فى كل المجتمعات الإنسانية لأنه يقدم وظائف لكافة أفراد المجتمع، وأن التشابه يتم فى نفس المرتبة، فلا يمكن أن يتساوى الطبيب الجراح مع ماسح الأحذية. ويتفق ذلك مع نظرية التفاعلية الرمزية التى ترى أن تفاعل الأفراد يخضع لمكاناتهم المتدرجة المتقاربة أو المتساوية، أى لايحدث التفاعل بين أصحاب المكانات العليا مع الدنيا، ولا الغنى مع الفقير.

ومن خلال ما سبق، سوف يحاول الباحث اختبار هذه القضية من خلال السؤال حول الخلفية الاقتصادية للأسرة (كالملكية أو الميراث) والخلفية الاجتماعية للأسرة كمهنة الأب ومكانة العائلة،.

٢- الدراسات السابقة:

راعى الباحث التسلسل الزمنى فى كل من الدراسات العربية والأجنبية.

أولاً: الدراسات العربية:

١- **الحسين بن حسن السيد،** معايير اختيار شريك الحياة وأثرها فى تحقيق التوافق الزواجى، (٢٠١٥)

اهتمت الدراسة بالتعرف على مستوى التوافق الزواجى، وطرق اختيار شريك الحياة والمعايير الأكثر شيوعاً لاختيار شريك الحياة، والفروق بين الأزواج والزوجات تبعاً للمتغيرات الديموجرافية.

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من المجتمع السعودى قوامها ١٠٠ مفردة بحثية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج المسحى التحليلى بأسلوبه الوصفى المقارن، وكذلك الاستبيان كأداة للدراسة.

- نتائج الدراسة:

- أن طرق اختيار شريك الزواج جاءت كالتالى : الاختيار عن طريق الأهل والأقارب، والمعرفة الشخصية، الأصدقاء، زملاء العمل، الأنترنت، الخاطبة. أما معايير اختيار الشريك فتمثلت فى الخلق، التدين، الجمال، المكانة الاجتماعية، الوظيفة، الغنى.

- أن التوافق الزواجى يزيد مع زيادة الدخل الشهرى عن ١٠٠٠٠ ريال سعودى. وأن هناك إختلاف فى التوافق الزواجى تبعاً لمتغير المؤهل العلمى، حيث يتم

التوافق الزواجى بين الحاصلين على التعليم العالى. بينما لا يمثل الحالة المهنية فارقاً بين الزوجين.

٢- **ماهر فرحان مرعب**، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو معايير الاختيار الزواجى،(٢٠١٦).

اهتمت الدراسة باتجاهات الطلبة نحو معايير الاختيار الزواجى الاجتماعية والنفسية، لأنهم من فئة الشباب الأقرب للزواج أو للتفكير فيه كمرحلة استقرار ما بعد الدراسة.

اعتمدت الدراسة على عينة قوامها ١١٠ من طلاب وطالبات قسمى الاجتماع وعلم النفس فى جامعة الجزائر. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى.

- **نتائج الدراسة:**

- هناك اتجاه ايجابى نحو المعايير النفسية كالتأكيد على العاطفة والتشابه فى الزواج والهدوء وتحمل المسئولية وحسن المظهر والكلام كمعايير أساسية فى اختيار شريك الحياة.

- هناك اتجاه سلبى نحو ضرورة التجانس فى الشكل والعمر عند اختيار شريك الحياة.

- هناك اتجاه ايجابى نحو المعايير الأخلاقية كالتأكيد على الالتزام الدينى، الصدق والأمانة، والتقدير والاحترام كمعايير أساسية فى اختيار شريك الحياة.

- هناك اتجاه ايجابى نحو المعايير الاعتبارية كالتأكيد على الحسب والنسب، والتشارك فى القيم الاجتماعية، التقارب فى التحصيل الدراسى، والتقارب فى المستوى المادى كمعايير أساسية فى اختيار شريك الحياة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

٢- **دراسة فورد ف. جاكوبسن** Marriage patterns and social stratification in present Hadrami Arab Societies in Central and Eastern Indonesia,2007."

أنماط الزواج والتدرج الاجتماعى فى المجتمعات العربية الحضرمية فى شرق ووسط أندونسيا":

اهتمت الدراسة بأنماط الزواج والتدرج الاجتماعى لدى أقلية من العرب فى أجزاء من اندونسيا، وذلك من خلال الدراسة الحقلية التى تمت فى بعض المجتمعات العربية فى وسط وشرق اندونسيا.

ويتألف مجتمع حضرموت من جماعات اجتماعية منظمة هرمياً وهم : ا- السادة فى المرتبة الأولى المنحدرين من نسل النبى محمد (ص)، ب- المشايخ أحفاد المدارس الدينية المحترمة،ج- الطائفة الدنيا أو المساكين وتشمل جماعات متنوعة من الحرفيين والخدم والفلاحين. د- العبيد. وينظر إلى هذا النموذج من التدرج الاجتماعى كنموذج ايديولوجى "خليط معقد من النسب والمهنية والتعليم والثروة"، يمتزج فى تحقيق الاختلافات الاجتماعية فى الحياة الواقعية.

- نتائج الدراسة:

- ترفض الطبقة العليا - السادة - الزواج الخارجى لبناتهم من الطبقة الدنيا، حيث إن احتفالاتهم الزواجية أكثر تكلفة عن الآخرين، كما تتم الاحتفالات باللغة العربية.

– بالرغم من أن معظم الاخباريين يقللون من شأن الاختلاف بين جماعات الأسياد وجماعات غير الأسياد، يكشف الواقع أنه لايوجد تبادل زواج بين الجماعتين.

– كشفت الدراسة أن ٧٧% من الزيجات تتم بطريقة داخلية خاصة بالنسبة للهوية الحضرمية، وأن ٣% من تلك الزيجات تمت بين السادة وغير السادة. وبالمقارنة فإن ٢٨% تزوجوا من مسلمين ليسوا حضرميين، معظمهم إندونسيين أصليين. حيث إن الحافز الاجتماعى للبقاء فى مجموعتك الطائفية يبدو أقوى من الزواج من حضرميين آخرين. كما كشفت الدراسة أن الذكور يميلون للزواج خارج طائفتهم الاجتماعية.

– بالرغم من أن معظم الاخباريين يعتبرون أن مجتمعاتهم الحضرية تتغير بسرعة، فمن المرجح أنها لم تتغير فى مسائل الزواج. حيث يبدو أن الحضرميين فى المجتمعات الإندونسية يفضلون الزواج الداخلى الأثنى.

٤– **كيروين كوفى شارلز وآخرون** Marital sorting and parental wealth, 2011."التصنيف الزواجى والثروة الأبوية":

اهتمت الدراسة بتصنيف الأزواج فى سوق الزواج على أساس الثروة الأبوية، وذلك بإستخدام طريقة البحث الطولية (التى يدرس بمقتضاها العلماء أفراد متشابهين أو مجتمع على نحو متكرر عبر فترة محددة من الزمن) لديناميات الدخل فى المملكة المتحدة.

– نتائج الدراسة:

– كشفت الدراسة أن الرجال والنساء فى المملكة المتحدة يتزوجون من أزواج يمتلك آبائهم ثروة تعادل ثروة آبائهم، ولايرغبون تماماً فى الزواج من أشخاص

من ذوى خلفيات مختلفة فى الثروة الأبوية. وأن للتصنيف الزواجى مضامين مهمة لعدم المساواة فى النتائج الاجتماعية – الاقتصادية، وتصنيف الناس للزواج وتحديده، وتوزيع المكاسب الاجتماعية الاقتصادية من الزواج على أساس الخلفية الأسرية للأب والمكانة الاجتماعية – الاقتصادية.

– كشفت الدراسة أن الناس ذوى الخلفيات المتشابهة لهم أذواق متشابهة مما يجعلهم ينجذبون لبعضهم كشركاء فى الزواج. فالبالغين من خلفيات متشابهة من المرجح أنهم التقوا وتفاعلوا اجتماعياً فى وقت سابق. كما يميل الرجال والنساء من خلفيات متشابهة للزواج لو أن الخلفية الاجتماعية للأب سمة مفضلة فى الزواج.

– كشفت الدراسة أنه بالرغم من أن الثروة الأبوية مرتبطة تماماً بالمؤهل الدراسى، فإن تأثير الخلفية الاجتماعية للأب يفوق التعليم.

– كشفت الدراسة أنه من المرجح أن يتشابه الأبناء والبنات سواء الفقراء أو الأثرياء فى التعليم، كما اتضح لما يزيد على ٢٥% من الزيجات التى اعتمدت على الثروة الأبوية.

٥– دراسة كيفين شافر و سبنسر ل. جيمس

Gender and socio economic status differences in first and second marriage formation, In, Journal of Marriage and Family,2013

"النوع وإختلافات المكانة الاجتماعية الاقتصادية فى تشكيل الزواج الأول والثانى":

اهتمت الدراسة بكيفية تشكل الزيجات الأولى والثانية من التساؤل ما إذا كانت المكانة الاجتماعية الاقتصادية لها آثار مشابه على الدخول فى الزواج الأول والثانى. كما تهتم بالنوع والخصائص الاجتماعية الاقتصادية(التعليم، الدخل، والحالة الوظيفية) فى الزواج الأول، واختلافات النوع فى تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية.

واعتمدت الدراسة على بيانات تم استخلاصها لأشخاص تزوجوا وآخرين طلقوا وآخرين تزوجوا مرة أخرى قبل ١٩٧٩، كمنهج للدراسة.

- نتائج الدراسة:

- هناك اختلافات للنوع فى الزواج الأول والزواج الثانى، وأن تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على الدخل يختلف بين الزواج الأول والزواج الثانى.

- اتضح أنه ليس هناك ارتباط بين النوع والمكانة الاجتماعية الاقتصادية و الدخل بالنسبة للأفراد غير المتزوجين أوالأفراد الذين سبق لهم الزواج.

٦- دراسة اينبارويس وجى ستكلوف (٢٠٢٠)

Assimilation and ethnic marriage squeeze in early 20th century America, ,2020.

"التماثل وقيود الزواج الأثنى فى امريكا فى أوائل القرن العشرين":

اهتمت الدراسة بتسليط الضوء على متغير النوع الاجتماعى من حيث تأثير قيود الزواج الأثنى على التماثل الزواجى بين المهاجرين الوافدين فى أمريكا.

واعتمدت الدراسة على بيانات التعداد السكانى فى عام ١٩٣٠ ، لدراسة التغاير فى معدلات النوع sex لست جماعات من المهاجرين الوافدين من الانجليز

والألمان والايرنلنديين والايطاليين والبولنديين والروس فى بداية القرن العشرين على الزواج من خلال النوع.

- نتائج الدراسة:

- أوضخت الدراسة أن احتمالية زواج أحد أفراد الجماعة الأثنية من خارجها، ارتبط بمعدلات النوع لدى كل جماعة أثنية إلى حد كبير.

- تأثر الزواج لكلا النوعين، ولكن معدلات النوع تأثرت أكثر لدى الذكور الذين تزوجوا من خارج جماعاتهم الأثنية.

- يزيد فائض النوع من الإناث مع إحتمال الزواج الخارجى للذكور، مما يزيد من إمكانية أن تصبح النساء عزباء.

- رؤية تحليلية للدراسات السابقة:

من استعراض الدراسات السابقة، يود الباحث أن يلفت الانتباه إلى ما يلى:

١- اهملت الدراسات العربية أسس التدرج الاجتماعى ، واهتمت بمحكات اختيار الزواج من الناحية الشكلية كالجمال والخلق والتدين والوظيفة والغنى، وطرق الاختيار الزواجى.

٢- اهتمت الدراسات الأجنبية بالخلفية الأثنية كما فى دراسة اينبارويس وجى ستكلوف(٢٠٢٠)، دون الإشارة إلى ربط الأثنية بالتدرج الاجتماعى. واهتمت بالثروة الأبوية والاختيار الزواجى كما فى دراسة كيروين كوفى شارلز وآخرون(٢٠١١)، وقد درست الثروة الأبوية كمحك واحد من التدرج الاجتماعى. واهتمت بالنوع وإختلافات المكانة الاجتماعية الاقتصادية فى تشكيل الزواج الأول والثانى.وأخيراً، اهتمت الدراسات الأجنبية كما فى دراسة فورد ف.

جاكوبسن (٢٠٠٧) بأنماط الزواج والتدرج الاجتماعى ، دون ربطها بمحددات اجتماعية – اقتصادية من التدرج الاجتماعى.

٣- اتضح أن هناك اختلاف فى المنطلق النظرى و المنهجى فى الدراسات الأجنبية ، فبعضها اعتمد على بيانات التعداد السكانى كما فى دراسة ايناروبس وجى ستكلوف (٢٠٢٠)،واعتمدت دراسة كيفين شافر و سبنسر ل. جيمس على بيانات تم استخلاصها لأشخاص تزوجوا وآخرين طلقوا وآخرين تزوجوا مرة أخرى قبل ١٩٧٩. واعتمد بعضها على طريقة البحث الطولية لبيانات الدخل كما فى دراسة كيروين كوفى شارلز وآخرون(٢٠١١). وأخيراً، اعتمدت دراسة فورد ف. جاكوبسن (٢٠٠٧) على الدراسة الحقلية لأنماط الزواج والتدرج الاجتماعى فى سياق المجتمعات العربية الحضرمية فى وسط وشرق إندونسيا.

والدراسة الراهنة هى محاولة لتعرف علاقة الاختيار الزواجى بأسس التدرج الاجتماعى كما تتضح فى الفارق التعليمى والمهنى لدى النساء أو أسرهم فى رفض من هو أقل منهم تعليمياً ومهنياً، والخلفية الاقتصادية (كالملكية أوالميراث) والخلفية الاجتماعية (كمهنة الأب ومكانة العائلة) فى الاختيار الزواجى. وأخيراً، الفارق الأثنى كصورة من صور التدرج الاجتماعى كما بين المنحدرين من القبائل العربية وغيرهم من غير المنحدرين ، خاصة مع توافر الظروف الاقتصادية المناسبة. كما أنها تعتمد على المنهج الأنثروبولوجى.

وأخيراً، يأمل الباحث أن تكون دراسته إسهاماً علمياً متواضعاً فى تلك الجهود التى بذلت وتبذل من أجل فهم الاختيار الزواجى.

٣- الإجراءات المنهجية للدراسة:

يتناول هذا الجزء الإجراءات المنهجية للدراسة وتشمل مجالات الدراسة وأسس اختيارحالات الدراسة و مناهج الدراسة وأدوات جمع المادة الميدانية .

- مجالات الدراسة:

١- المجال الجعرافى:

أجريت الدراسة بمساكن التعاونيات كيمان فارس التابعة لحى غرب الفيوم. وقد اختار الباحث مساكن التعاونيات للأسباب التالية:

١- تضم أكبر تجمع سكنى لأناس يهاجرون إليها من كافة مراكز وقرى وتوابع الفيوم.

٢- تمثل مركز جذب لكل من أراد أن يقطن فى مدينة الفيوم،نظراً لتوفر الخدمات أو قرب الخدمات منها.

٣- يسكنها العرب وغير العرب من سكان الفيوم.

٤- الباحث يقيم فى إحدى عمارات التعاونيات لفترة لا تقل عن تسع سنوات ، مما مكنه من التعرف على عدد كبير من السكان.

٢- المجال البشرى:

تم اختيار ٢١ حالة تم تقسمهم إلى ١٠ حالات فوق سن الستين وذلك لأنهم يتخذون قرار الاختيار الزواجى، وحالات ما بين ٣٠- ٤٠ عاماً وعددهم (١١) حالة بإعتبارهم حالات تقدموا للزواج وتم قبولهم أو رفضهم. ويوضح ملحق(١) خصائص الحالات المختارة للدراسة المتعمقة بمجتمع الدراسة.

- **وفيما يلى أسس اختيار الحالات :**

١- **السن:** حيث تنوعت الحالات ما بين فوق سن الستين وعددهم (١٠) حالات، وحالات ما بين ٣٠- ٤٠ عاماً وعددهم (١١) حالة.

٢- **الحالة التعليمية:** كما روعى التنوع حسب الحالة التعليمية ما بين تعليم متوسط وتعليم جامعى وفوق جامعى، بلغ عدد حالات التعليم الجامعى (٨) والذين فوق التعليم الجامعى (٢) ، أما التعليم ما فوق المتوسط (٣) حالات، أما الحاصلين على تعليم متوسط (٨) .

٣- **الحالة المهنية:** كما روعى التنوع حسب الحالة المهنية ما بين موظفين حكوميين أعمال إدارية (٤) ومهندس زراعى (١) ومهندس بترول وهاجر للكويت (١) ومهندس معمارى(١) ومحاسب فى بنك (١) ومدرسين(٤) ومحامين(٢) والجهاز المركزى للمحاسبات (١) وعضوى هيئة تدريس بالجامعة(٢)، و ملاك أراضى الزراعية(٢) ولايعملون بالوظائف الحكومية، و(٢) مهاجرين أحدهما إلى إيطاليا والآخر إلى الكويت.

٤- **البعد الطبقى:** روعى فى حالات الدراسة التنوع الطبقى، حيث تنوعت الحالات بين من ينتمون إلى الطبقة العليا والوسطى ، وفقاً للمنهج الموضوعى للطبقة مثل الدخل وكيفية الحصول عليه (من الأرض الزراعية أو عمل حكومى أو الاثنين معاً أو عمل حر)، والمهنة الخاصة بالعائلة.

٥- **البعد الأثنى:** كما روعى البعد الأثنى حيث تنوعت الحالات بين من ينتمون للعرب وعددهم (٥) حالات ، أما الذين لاينتمون للعرب فعددهم (١٦) حالة.

وتضم محافظة الفيوم بصفة عامة عدداً من القبائل العربية موزعة على مراكز وقرى الفيوم (أسماء أبوالسعود،٢٠٢٠) كما يتضح من الجدول (٢) فى الملاحق.

وعلى أية حال فإن أغلب من يعيشون فى حى التعاونيات ممن ينتمون إلى القبائل العربية، كما اتضح من المقابلة مع أحد الاخباريين(٥٦ سنة- مدرس- متزوج): " عرب الفوايد وعرب الرماح وعرب السمالوس وعرب الموالك". ويبلغ عدد الأسر أربع عشرة أسرة ، يمثلون توزيع العرب بالفيوم. ويرتبطون أكثر بقراهم التى يعيشون فيها قبل الاستقرار بحى التعاونيات.

٣- **المجال الزمنى:** استمرت الدراسة الميدانية من مارس ٢٠١٩ حتى أغسطس ٢٠١٩، أى لمدة ستة أشهر، وذلك لمعايشة الباحث فى وإقامته فى محل الدراسة.

- مناهج الدراسة وأدوات جمع المادة الميدانية:

١- المنهج الأنثروبولوجى:

اعتمد الباحث على المنهج الأنثروبولوجى بأدواته المختلفة بجمع مادة متعمقة، ومن أهم تلك الأدوات: دليل العمل الميدانى والمقابلة المتعمقة والإخباريون.

٢- منهج دراسة الحالة:

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة على مستوى الفرد لسبر غور خبرات أولئك الذين تعرضوا للتدرج الاجتماعى على أساس التعليم والمهنة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والبعد الأثنى للأسرة. وكذلك سبر غور أولئك الذين رفضوا زواج بناتهم من أولئك الذين تقدموا للزواج من بناتهم.

- أدوات جمع المادة الميدانية:

لا ينفصل المنهج عن الأداة التى تستخدم فى جميع المادة العلمية وطرق تفسيرها، وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية:

١- دليل العمل الميدانى:

اعتمد الباحث فى إجرائه للمقابلات المتعمقة على دليل العمل الميدانى الذى تم إعداده، بالاعتماد على ما يلى:

- الإطلاع على الدراسات السابقة فى موضوع الدراسة - الزواج والتدرج الاجتماعى- سواء كانت دراسات مباشرة أم غير مباشرة، ومعرفة ما توصلت إليه من نتائج تفيد فى توجيه نظر الباحث لبعض النقاط التى يمكن الاستفادة منها فى إعداد الدليل.

- القيام بدراسة استطلاعية قبل إعداد الدليل، حيث إنه من خلال المعايشة والمقابلات مع الحالات والإخباريين تم وضع أسئلة الدليل فى ضوء موضوع الدراسة، وهذا يساعد على صياغة الدليل من داخل المجتمع وليس من خارج المجتمع.

وقد اشتمل دليل العمل الميدانى على ست موضوعات رئيسة تتضمن كل منها موضوعات فرعية: الموضوع الأول تضمن بيانات أولية. أما الموضوع الثانى فقد

تضمن الفارق التعليمى ودوره فى قبول أو رفض الزواج . أما الموضوع الثالث فقد تضمن المهنة ودورها فى قبول أو رفض الزواج من وجهة نظر أولئك الذين تم رفضهم على أساس المهنة . أما الموضوع الرابع فقد تضمن الخلفية الاقتصادية للأسرة ودورها فى الاختيار الزواجى (كالملكية أوالميراث). أما الموضوع الخامس فقد تضمن المحددات الاجتماعية لرفض الزواج من وجهة نظر أولئك الذين رفضوا زواج بناتهم على أساس الفوارق الاجتماعية كمهنة الأب ومكانة العائلة. أما الموضع السادس فقد تضمن الخلفية الأثنية ودورها فى قبول أو رفض الزواج بمن هم دون العرب.(انظر ملحق ٣)

٢- المقابلة المتعمقة:

اعتمد الباحث على المقابلة المتعمقة فى سبر غور حالات الدراسة للتعرف على أسس التدرج الاجتماعى المؤدية إلى رفض الزواج بهم. وقد تمت المقابلات المتعمقة مع إحدى وعشرين مستجوباً كل على حده. ونظراً لإقامة الباحث فى نفس المجتمع المدروس استغرقت كل مقابلة أكثر من ساعة، حيث إن الباحث على علاقة جيدة مع أغلب من تمت معهم المقابلة. وحرص الباحث على مقابلة من تم رفضهم وفقاُ للمحددات الاجتماعية – الاقتصادية، وكذلك أباء الفتيات اللذين رفضوا من تقدم لفتياتهم وفقاً لتلك المحددات.

٣-الإخباريون:

استعان الباحث بالإخباريين فى معرفة القبائل العربية التى تعيش فى الفيوم، وتفضيلاتهم فى الاختيار الزواجى، خاصة أنهم يفضلون الزواج من بعضهم أى من القبائل أو داخل القبيلة الواحدة. وكذلك المنحدرين من القبائل العربية فى حى مساكن التعاونيات، والتعرف على الحالات التى تعرضت للرفض.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

انطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات والقضايا النظرية، وقد تم التوصل إلى النتائج من خلال محاولة الإجابة عنها. وتحليلها وتفسيرها فى ضوء القضايا النظرية والواقع الميدانى. وقبل التطرق إلى ذلك سوف يحاول الباحث عرض لمحة عن البناء الاجتماعى الذى ينبثق من خلاله المصاحبات الاجتماعية-الاقتصادية للاختيار للزواج.

- **مجتمع الدراسة:**

أجريت الدراسة بمساكن التعاونيات- كيمان فارس-حى غرب الفيوم- بندر الفيوم. كانت الفيوم تسمى فى عهد الفراعنة:فوهيت بحو، قاعدته مدينة شوديت أوبى سيك "الفيوم". وفى عهد البطالمة والرومان:ارسينوئيس وقاعدته ارسينو، أو كروكوديلوبوليس أى مدينة التمساح وهى الفيوم. وفي عهد العرب كانت تسمى الأعمال الفيومية، وفى سنة ١٢٢٠هجرية كانت ولاية باسم ولاية الفيوم ، وفى سنة ١٢٤١ هجرية سميت مأمورية الفيوم، وعين حسين أغا مديراً لها(محمد رمزى،١٩٩٤،ص١١). وتتوافر فيها البيئة الريفية والساحلية والصحراوية والحضرية.

تتألف مدينة الفيوم من سبع مراكز إدارية وهى : بندر الفيوم ، مركز الفيوم وإطسا وأبشواى وسنورس وطامية ويوسف الصديق. ويضم بندر الفيوم ثلاثة أحياء رئيسية وهى: حى جنوب وحى شرق وحى غرب . ويضم حى غرب منطقة كيمان فارس وعزبة فرحات وعزبة المراكبى وعزبة العرب وعزبة الصعايدة.

خريطة توضح المراكز الادارية لمحافظة الفيوم

وتضم كيمان فارس كثير من المساكن منها مساكن الكيمان القديمة ومساكن الأطباء ومساكن المحافظة ومساكن المعلمين ومساكن الزراعيين ومساكن الإيواء ومساكن بنك التعمير والإسكان ومساكن غرب التعاونيات ومساكن التعاونيات. وأجريت الدراسة فى مساكن التعاونيات بكيمان فارس التابعة لحى غرب الفيوم. وتضم مساكن التعاونيات عدداً من المراكز الخدمية بحى غرب منها نقطة شرطة مبارك، ومقر حى غرب الفيوم و سنترال ووحدة بريد ومركز طبى حضرى، والجمعية المصرية للسلع الغذائية وجمعيتى لتوزيع السلع التموينية. وكذلك خدمات تعليمية: مدرسة فارس الإعدادية للبنات، ومدرسة فارس الاعدادية بنين، ومدرسة ملحقة المعلمين الابتدائية، ومدارس خاصة مثل المدرسة الإسلامية الخاصة، ومدرسة الرسالة الخاصة ودور حضانة خاصة للأطفال مثل دار التواصل. وفى هذا الصدد، تعد مساكن التعاونيات قريبة من مدارس حكومية أخرى وخاصة، إضافة لقربها من جامعة الفيوم ، وكذلك قربها من وحدة مرور الفيوم، ومستشفى جامعة

الفيوم. كما أنها تضم السجل المدنى لمدينة الفيوم ،ما جعلها مركزاً لجذب السكان إليها. كما تضم عدداً من الأنشطة الخدمية والترفيهية كالصيدليات وعددها أربع علاوة على الصيدليات الموجودة بالمساكن الأخرى، وعدد خمس مقاهى تمثل أماكن لتجمع السكان، وتضم خمس مطاعم علاوة على المطاعم الموجودة بالمساكن الأخرى، وثمانية سوبر ماركت. كما أنها قريبة من الحديقة الدولية والتى تضم قاعات أفراح وألعاب للأطفال. وأنشئ مؤخراً فى ٢٠٢١ نادى الصفوة فى مساكن التعاونيات. كما أنها قريبة من عزبة فرحات وهى منطقة يسود بها النشاط الزراعى ما جعلها مصدراً لإمداد مساكن التعاونيات بمنتجات الألبان. علاوة على قربها من السوق الذى يقام يومى الثلاثاء والجمعة بجوار الحديقة الدولية والمدينة الصناعية، حيث يأتى القرويون لبيع الدواجن والطيور ومنتجات الألبان والخضروات والفاكهة. علاوة على قربها من المدينة الصناعية والتى تضم ورشاً لإصلاح السيارات. ولعل كل تلك الخدمات جعلتها محوراً لجذب السكان إليها وتفضيلها عن غيرها من المساكن.

خريطة تفصيلية لحي غرب مدينة الفيوم

خريط تفصيلية لمساكن التعاونيات

وتضم مساكن التعاونيات عدد (١٠٨) عمارة، منهم عدد (٩٠) تتألف كل عمارة من خمس طوابق، خلاف الدور الأرضى ، ويتألف كل طابق من أربع شقق، وكل شقة تبلغ مساحتها ٩٦ متر مربع تتكون من ثلاث حجرات وصالة ومطبخ وحمام واثنين بلكونة. أما العمارات المتبقية فيبلغ عددها (١٨) عمارة تتألف كل عمارة من خمس طوابق خلاف الدور الأرضى، ويتألف كل طابق من أربع شقق، وكل شقة تبلغ مساحتها ٧٦ متر مربع تتكون من حجرتين وصالة ومطبخ وحمام واثنين بلكونة. ويمتلك السكان هذه الشقق من هيئة التعاونيات.

وتمثل كل عمارة خليط من السكان النازحين من قرى ومراكز محافظة الفيوم مثل مركز إطسا ومركز طامية ومركز أبشواى ومركز طامية ومركز الفيوم وساكنى مدينة الفيوم من الأحياء الشعبية مثل حى الصوفى والحواتم. ولا يمنع هذا التنوع من التعاون وإقامة العلاقات بين ساكنى العمارة الواحدة خاصة فيما يتعلق بصيانة العمارة من حيث الكهرباء والمياة وتخصيص بواب لكل عمارة. إضافة إلى تفضيل التزاور والالتقاء بين أبناء القرية الواحدة، فإن سكان العمارات يلتقون فى المساجد وكذلك فى المقاهى لقضاء وقت الفراغ. وفى هذا الصدد، يميل أصحاب الوظائف الحكومية إلى الإلتقاء معاً كالمهندسين وأساتذة الجامعات والمدرسين فى المقاهى الموجودة . ونظراً للطبيعة الشبابية للسكان فإن إرتباطهم يكون بقراهم التى وفدوا منها، وكذلك الزواج الذى يتم من نفس مكان الإنحدار، حيث لايفضل القرويون الزواج من أبناء الحضر أو من سكان القرى الأخرى إلا فى حالات نادرة. وفى هذا يقول الإخبارى(٦٣ سنة- مدرس بالمعاش) " بتوع البندر هنا محلتهمش حاجة إلا الوظيفة يعنى على أدو وتلاقيهم مش حاطتها هنا، فالواحد بيفضل الجواز من ريفى زيو فيه جنب الوظيف تلات فدادين وبيت فى البلد ومواشى".

ويقول إخبارى آخر(٦٤ سنة- أستاذ جامعى) " البندرجى أقرع ونزهى يلبس اللى عالحبل ومفيش فى جيبه حاجة".

ويبلغ عدد السكان حوالى ٩١٨٠ نسمة أى قرابة عشرة الأف نسمة (وزارة التنمية المحلية، الخريطة المعلوماتية الشاملة عن الأحياء ، حى غرب- مساكن التعاونيات، نوفمبر ٢٠١٩: ٢)، ويمتاز البناء العمرى بالشبابية لدى السكان يعمل معظمهم بالوظائف الحكومية كالمدرسون والمحاسبون بالبنوك والمحامون

وأساتذة الجامعة لقربها من جامعة الفيوم والمهندسون والموظفين الإداريين، أو من هم على المعاش أو فى. كما يفد إليها عدد من باعة الخضروات والفاكهة والأسماك كل صباح. وقد لوحظ أن عدد السكان الوافدين من توابع محافظة الفيوم يمثلون النسبة الغالبة من سكان التعاونيات وبما يشكل حوالى ٨٠ بالمائة من نسبة الشقق، أما النسبة المتبقية فهم من أبناء الحضر الأصليين.

- **محاور الدراسة:**

١- المحور الأول: إلى أى مدى يلعب الفارق التعليمى دوراً فى الاختيار الزواجى؟

ذهب "ماكس هللر" Max Haller أن الأنساق المتدرجة هرمياً من التعليم كما هو الحال فى المجتمعات الصناعية تصنف الناس إلى جماعات متباعدة وقت الزواج(Max Haller,1981,op.cit,p.781). وهو مايتضح من الحالتين (٤،٥) كانا يرغبان فى الزواج من فتاة ذات مؤهل تعليمى أعلى.

فالحالة(٤)(حاصل على دبلوم فنى صناعى- مهاجر إلى إيطاليا) يقول:

"ليه بترفضنى، أو أسرتها ليه بترفضنى، كنت هاعيشها فى مستوى حلو بيت مستقل وعربية وفلوس ولبس، أحسن من المتعلم ميت مرة ، هو التعليم هيعمل أيه سواء بكالوريوس أو غيره ميأكلش عيش"

أما الحالة(٥)(حاصل على دبلوم تجارة – مهاجر إلى الكويت) يقول:

" اتقدمت لوحدة فى بلدنا، وكان معاها ليسانس آداب ومدرسة انجليزى، وأنا مسافر الكويت، وعندى شقتى وعربيتى وليه فلوس مشغلها، وبالرغم من كده رفضونى لأن شهادتى أقل"

أما الحالة(١٨) يرفض زواج ابنته ذات المؤهل التعليمى الأعلى من شاب أقل من الناحية التعليمية. وفى ذلك يقول (حاصل على دبلوم معلمين– مدرس بالمعاش):

"جانى لبنتى معاها ليسانس دار علوم، وهو معاه دبلوم صنايع ومسافر إيطاليا، فلوسك لنفسك، مينفعش كل فولة وليها كيال، معاك دبلوم خد اللى من توبك، زيَ أنا خدت دبلوم معلمات، والمهندس يتجوز مهندسة، والدكتور يتجوز دكتورة".

وكذلك الحالة(١٣)" بنتى الكبيرة معاها دبلوم تجارة جوزتها دبلوم زيها، البنت الصغيرة معاها بكالوريوس تربية وبتحضر دراسات عليا جالها موظف فى سنترال التعاونيات من قحافة مرضناش بيه، مينفعش".

وبناءً على ما سبق، وكما أتضح من المعايشة أن الفارق التعليمى يلعب دوراً فى الاختيار الزواجى ، وكذلك أساساً للتدرج الاجتماعى، حيث تتمسك أغلب الأسر بالمؤهل التعليمى لكلا الشريكين، وخاصة لدى أسر الفتاة المقبلة على الزواج إما أن يكون حاصل على نفس المؤهل التعليمى أو يكون الزوج أعلى تعليمياً . وتتفق تلك النتيجة مع القضية النظرية الخاصة بالتجانس فى التعليم ، حيث ذهبت نظرية التجانس فى تناول هذه القضية إلى ميل النساء إلى الزواج برجال أعلى منهن فى المستوى التعليمى، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للفرد زاد ميله إلى تفضيل الزواج من شريك ذى مستوى تعليمى عالٍ. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "الحسين بن حسن السيد"، حيث وجد أن " تعليم الفرد يظهر على شخصيته كما يظهر جلياً على مستوى فكره وثقافته، والحاصلون على مؤهل الثانوية فى مرحلة من مراحل عمرهم يشعرون بمركب النقص، خاصةً إذا اقترنوا بمن هم أعلى منهم فى المستوى التعليمى، وبالذات

عندما يكون الزوج أقل فى المستوى التعليمى من الزوج"(الحسين بن حسن السيد،٢٠١٥، نفس المرجع، ص١٠١).

٢- المحور الثانى: إلى أى مدى تلعب المهنة دوراً فى الاختيار الزواجى؟

ذهب "ماركو فان لوين" و "إنك ماس" إلى أن "المهنة فى دراسات الحراك الاجتماعى والتدرج الاجتماعى، تعد مؤشراً للمكانة الاجتماعية وليس التعليم والدخل والثروة. حيث تعد المهنة مؤشراً جيداً للوضع الاجتماعى، وأن تحديد المرتبة والطبقة يتم بإستخدام المعلومات المهنية"(Macro H.D.Van Leeuwen & Ineke Maas,2010,p.430). ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه "أحمد زايد" من أن التعليم هو الأداة نحو تحقيق الكفاءة المهنية، وأن المهنة هى التى ترفع أصحابها وليس مجرد الحصول على التعليم (أحمد زايد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢). وهو ما يتضح من الحالات (١ ،٢، ١١) حيث الزواج من زوجة ذات مهنة وعائد أو دخل. أما الحالة (٢٠) ترفض زواج ابنتها من إدارى بالجامعة، ذى دخل محدود.

فالحالة (١) (دكتور جامعى- متزوج دكتورة جامعية) يقول:

" لما جيت اتجوز، حرصت إنى اتجوز زوجة زي دكتورة جامعية، عشان المهنة بتدى انطباع كويس أنت دكتور وهى دكتورة دخلكم مع بعض يعيشكم كويس، فلازم التكافؤ فى كل شئ"

أما الحالة (٢) (مهندس معمارى- متزوج من طبيبة بشرية) يقول:

" اتجوزت طبيبة، وهى بتشتغل فى مستشفى خاص، لأن موضوع المهنة مهم فى الجواز، متقاربين فى الحياة والفكر وتربية الأولاد، ولازم يبقى فيه تعاون، وافة أم ودنين يشيلوها اتنين"

أما الحالة (١١) (مدرس إبتدائى – متزوج مدرسة ابتدائى) يقول:

" اتجوزت مدرسة معايه، إيد على إيد تساعد، وفتحنا سنتر دروس خصوصية، بردو المهنة بتفرق، وبتعوزها فى كل حاجة أبوك شغال أيه ووالدتك بتشتغل أيه بتدى إنطباع حلو، زائد الدخل والعملية بتحلو"

أما الحالة (٢٠) (إدارى على المعاش):

"بنتى محاسبة فى البنك (؟)، وجالها موظف فى جامعة الفيوم، طبعاً رفضت، لأن دا راجل دخله على أدو يدوب المرتب ميقضيش أسبوع، فمينفعش محاسب زيها ماشى، مهندس"

وبناء على ما سبق، وكما اتضح من المعايشة أن المهنة تلعب دوراً فى الاختيار الزواجى، وكذلك أساساً للتدرج الاجتماعى. كما أن المهنة تعد تعبيراً عن المكانة الاجتماعية لدى الشريكين ، إضافة إلى أنها مصدر للدخل. وتتفق تلك النتيجة مع القضية النظرية التماثل والتكافؤ بين الشريكين، حيث ركزت نظرية البحث الزواجى على أن أسواق الزواج تشبه أسواق العمل بالنسبة للباحثين عن الوظيفة. فمثلما يتم البحث عن الوظيفة، يتوقع الأفراد أن يجدوا زوجة بصفات واتجاهات مرغوب فيها. وينتهى البحث عندما يجد الساعى(الباحث) شريكاً يقابل أو يشبع مستوى مقبول من الصفات والاتجاهات المرغوبة. كما تتفق مع نظرية التجانس فى تناول هذه القضية من أن الاختيار الزواجى يرتكز فى المحل الأول على أساس التشابه فى الخصائص الاجتماعية العامة كالمستوى الاجتماعى والاقتصادى. وهذا يعنى وجود تشابه بين الشريكين فى الدين والجنس والمستوى الاجتماعى والاقتصادى، وفى السن وفى التعليم والحالة المزاجية والميول والمهنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب " كيفين شافر

و سبنسر جيمس" من أن "المؤهل التعليمى والدخل والحالة الوظيفية كمقاييس للمكانة الاجتماعية – الاقتصادية، ولذلك فإن الرجال والنساء ذوى التعليم العالى والدخل الأعلى وذوى وظائف الدوام الكامل، ربما يبحثون عن الأفراد ذوى المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى"(Kevin Shafer & Spencer L.James,2013,p.547).

٣- المحور الثالث: إلى أى مدى تؤثر الخلفية الاقتصادية لأسرة الزوج كالملكية أو الميراث على الاختيار الزواجى؟

أوضح "نيكولاس فريمو" Nicolas Fremeaux أن هناك إختلافاً بين دخل الأسرة المستمد من الميراث والدخل المستمد من العمل. حيث إن الميراث شئ موروث بينما دخل العمل شئ مكتسب. علاوة على ذلك، فإن مصدر الثروة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية تؤثران فى تفضيلات الناس، ولذلك فإن الورثة والوريثات أكثر ميلاً للتعارف والزواج. وفى الحياة الواقعية، فإن التكافؤ بين الزوجين متعدد الأبعاد، لأنهما يأخذان فى اعتبارهما السمات الاقتصادية وغير الاقتصادية أثناء عملية المماثلة. حيث إن الذين يرثون ثروة كبيرة من المرجح أن يتزوجوا من الوريثات بثروة كبيرة، بدلاً من الزواج بأصحاب الدخل المرتفع. ويؤكد "نيكولاس فريمو" على تشابه السمات الزواجية فى ضوء الميراث ودخل العمل، وأن هناك ارتباط فى الميراث لدى الأزواج المتشابهين، حيث يتزوج الورثة من الوريثات، أو العكس فالحاصلين على دخل يتزوجون من الحاصلين على دخل من العمل (Nicolas Fremeaux,2014,p-p.499-511).

ولذلك، فإن الزواج رمزاً للمكانة، وأحد أساليب اكتساب الميراث وانتقال الملكية(Max Haller,op.cit,p.781). . كما فى الحالات(٢،١٢، ١٤).

فالحالة(٢) (مهندس معمارى- متزوج من طبيبة بشرية) يقول:

" أنا ابن ناس عاديين مكنش عندنا حاجة إلا ربع فدان، واترفضت قبل ما اتجوز اللى معايه عشان معندناش حاجة، لقيت ناس فى البلد بيقولوا لى فيه ناس سألت عليك وعندكم أيه، وبعدين عرفت انى اترفضت".

فالحالة(١٢) (محاسب بالجهاز المركزى للمحاسبات) يقول:

" يعنى أنا مثلاً ورثت بعد موت أبويا حوالى ١٤ فدان، لذلك اتجوزت صيدلانية ورثت ٣ فدادين جناين فى فيدمين"

أما الحالة (١٤) (مهندس زراعى من العرب) يقول:

" أنا من عرب قصر الباسل وأبويا ساب لينا أرض كتيرة نصيبى فيها حوالى ١٨ فدان وبعدين عندنا ممكن تستصلح وتضم أرض بنظام وضع يد، أبويا فى حياته أصر إنى لازم اتجوز بنت عمى عشان نحافظ على أرض العيلة خاصة إن عمى مكنش عنده غير بنت وولد وساب ليهم ٢٤ فدان".

وبناءً على ماسبق، فإن الخلفية الاقتصادية لأسرة الشريكين ممثلة فى الملكية أو الميراث تعد أساساً للتدرج الاجتماعى عند الاختيار الزواجى. علاوة على أن الملكية أو الميراث تلعبان دوراً فى تشكيل الزواج حيث قد يأخذ شكل الزواج الداخلى، من أجل المحافظة عليهما كما فى الحالة (١٤)، ويكون رمزاً للمكانة والزواج بإمرأة أعلى تعليمياً كما فى الحالة(١٢). ويتفق ذلك مع القضية النظرية التجانس فى المكانة الاجتماعية والاقتصادية، كما فى النظرية البنائية الوظيفية، ونظرية التفاعلية الرمزية . كما تتفق مع نظرية التجانس فى تناول هذه القضية على أن الاختيار الزواجى من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة معياراً اجتماعياً مفضلاً، وخاصة من وجهة نظر الأباء ذوى المكانة العالية عندما يشرعون فى

تزويج أبنائهم للمحافظة على نسب العائلة، ومكانتها الاجتماعية. كما تتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة "كيروين كوفى شارلز وآخرون" من أن "الرجال والنساء فى المملكة المتحدة يتزوجون من أزواج يمتلك آبائهم ثروة تعادل ثروة آبائهم، ولايرغبون تماماً فى الزواج من أشخاص من ذوى خلفيات مختلفة فى الثروة الأبوية. وأن للتصنيف الزواجى مضامين مهمة لعدم المساواة فى النتائج الاجتماعية – الاقتصادية، وتصنيف الناس للزواج وتحديده، وتوزيع المكاسب الاجتماعية الاقتصادية من الزواج على أساس الخلفية الأسرية للأب والمكانة الاجتماعية – الاقتصادية له"(Kerwin Kofi Charles& Others,2011,p.1).

٤- المحور الرابع: إلى أى مدى تلعب الخلفية الاجتماعية لأسرة الزوج(كمهنة الأب ومكانة العائلة) دوراً فى الاختيار الزواجى؟

أوضح "ماكس هللر" Max Haller أن من عناصر الزواج المتكافئ الحالة المهنية لآباء الأزواج والزوجات، فزواج ابنة بائع التأمين من طبيب كان والده حرفياً، يمكن تصنيفه على أنه حراك لأسفل. فالأصول الاجتماعية للزوج والزوجة تعد محددات جوهرية للزواج(Max Haller,1981,op.cit,p.783). وهو ما يتضح من الحالتين(١٢،٦) حيث أثرت مهنة الأب فى رفض الزواج من فتاة ذات مكانة اجتماعية أعلى. أما الحالة (٢٠) رفض زواج ابنه من فتاة أقل مكانة اجتماعية، من حيث مهنة الأب والأم.

فالحالة (٦) (بكالوريوس تجارة– محاسب فى بنك) يقول:

" اتقدمت لوحدة عندنا فى البنك ومن بلدنا مستريحين عنا أبوها موظف كبير فى بنك(؟) ووالدتها مدرسة، رفضونى لأن أبويه فلاح، فمينفعش وأنتو بتشتغلوا بالفلاحة"

أما الحالة(١٢) (محاسب بالجهاز المركزى للمحاسبات) يقول:

" اتقدم للدكتورة (طبيبة) بنتى زميلها أبوه شغال سواق فى موقف، جميل إنك تبقى دكتور لكن مينفعشى".

أما الحالة (٢٠) (إدارى على المعاش):

"ابنى الكبير خريج حربية، حبينا نجوزوا قال أنا عايز أخطب بنت مدرسة انجليزى، رحنا ليهم وسألنا كويس عنهم لقيت أبوها بيصلح أجهزة كهربائية وأمها ممرضة، رفضت على طول".

وبناء على ما سبق، يتبين أن مهنة الأب تلعب دوراً فى الاختيار الزواجى، وكذلك أساساً للتدرج الاجتماعى. وتتفق تلك النتيجة مع القضية النظرية التجانس فى المكانة الاجتماعية – الاقتصادية بين الشريكين، حيث ترى البنائية الوظيفية، أن التدرج الاجتماعى موجود فى كل المجتمعات الإنسانية لأنه يقدم وظائف لكافة أفراد المجتمع، وأن التشابه يتم فى نفس المرتبة، فلا يمكن أن يتساوى الطبيب الجراح مع ماسح الأحذية. ويتفق ذلك مع نظرية التفاعلية الرمزية التى ترى أن تفاعل الأفراد يخضع لمكاناتهم المتدرجة المتقاربة أو المتساوية، أى لايحدث التفاعل بين أصحاب المكانات العليا مع الدنيا، ولا الغنى مع الفقير.

وأوضح "ماكس هللر"، أنه مادامت المكانة التى يمنحها الناس للأسرة، أكثر رهناً بمكانة الزوج، فلن يكون غير مألوفاً بأن تكون النساء أكثر ميلاً عن الرجال فى أن تظل عزباء عندما لا تستطعن الزواج من شخص من نفس المستوى على

الأقل. ولذلك تؤثر عدم المساواة الاجتماعية على قرار الزواج(Ibid,p.782). وهو ما يتضح من الحالتين(١٩، ٢١)، حيث الرغبة فى المحافظة على نسب العائلة ومكانتها.

فالحالة(١٩) (مدرس بالمعاش) يقول:

" جانى شاب كويس لبنتى من نحية الامكانيات، لكن للأسف عيلته سمعتها مش كويسة بتوع مشاكل وقتل وقتال ومخدرات"

أما الحالة (٢١) (محامى) يقول:

" جه لبنتى شاب عيلته بتوع شغط (لحمة) ومشاكل، رفضت لازم يبقى فيه تكافؤ"

وبناءً على ما سبق، يتبين أن مكانة عائلة الزوج تلعب دوراً فى الاختيار الزواجى، وكذلك أساساً للتدرج الاجتماعى. ويتفق ذلك مع القضية النظرية التجانس فى المكانة الاجتماعية والاقتصادية. كما تتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة "ماهر فرحان" من أن"الحسب والنسب مقوماً لاختيار الشريك. وهذا يرجع إلى اعتبار الانحدار الأسرى وما يرتبط به من مقومات لها علاقة بالشرف والسمعة ضرورياً، نظراً لما توفره من ضمان وأمان لمستقبل العلاقة الزواجية من جهة ومن جهة أخرى لما يوفره هذا المقوم من معلومات عن طيب أصل الطرف الآخر"(ماهر فرحان مرعب،٢٠١٦،ص ٢٢٨).

٥- المحورل الخامس: إلى أى مدى يلعب الفارق الأثنى دوراً فى الاختيار الزواجى؟

تشيرالأثنية كما عرفها "جورج زجوريدز وكرستى زجوريدز" إلى "الممارسات الثقافية والمنظورات والتمييزات المشتركة التى تميز مجموعة من الناس عن

مجموعة أخرى. بمعنى أن الأثنية ميراث ثقافى مشترك. حيث إن أغلب الملامح الشائعة المميزة لجماعات أثنية هى النسب، وتاريخ و لغة ودين وأشكال من الملابس" (Georg D.Zgourides, Christie S. Zgourides, op.cit, p.99).

وتمت الإشارة فيما سبق إلى أن محافظة الفيوم تضم مجموعة من القبائل العربية الذين يشتركون فى إرث ثقافى مميز نتيجة الانحدار من أماكن مشتركة، كما أن لهم لهجتهم المميزة، وملابسهم وعاداتهم وتقاليدهم المميزة فى الزواج بصفة خاصة، حيث يرفضون الزواج من غير القبائل العربية. كما يتضح من الحالة (١٥) ، كما أنهم يفتخرون بالمهر المرتفع، ومصاهرة العائلات العربية ذات الوزن الاقتصادى والاجتماعى. كما يتضح من الحالات(١٢،١٤، ١٥، ١٦).

فالحالة(١٥) (دبلوم زراعة – من أصحاب الأملاك الزراعية) يقول: " دزها للتمساح ، ومایاخدهاش فلاح".

أما الحالة (١٦) (دبلوم تجارة– من أصحاب الأملاك الزراعية) يقول:

"بنتى معيدة بالجامعة، ورفضت اجوزها لغريب عن عوايدنا، وجوزتها لمهندس قريبنا، وهى وحيدتى وجوزها ابن أخو المدام"

يتضح مماسبق، أن البعد الأثنى يمثل فارقاً فى الاختيار الزواجى، وأساساً للتدرج الاجتماعى عند ربطه بالزواج. كما أنهم يحرصون على الزواج الداخلى من نفس القبيلة أو من قبيلة عربية أخرى. ويتفق ذلك مع القضية النظرية التماثل والتكافؤ بين الشريكين ، كما فى نظرية البحث الزواجى. كما تتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة "فورد ف. جاكوبسن" حيث أوضحت "رفض

الطبقة العليا – أو السادة – الزواج الخارجى لبناتهم من الطبقة الدنيا، حيث إن احتفالاتهم الزواجية أكثر تكلفة عن الآخرين، كما تتم الاحتفالات باللغة العربية"(Forde. F. Jacobsen, 2007, p.483).

إلا أن المستوى التعليمى العالى يعوض الاختلاف الأثنى، مما يدفع أسرة الزوجة إلى القبول بالزوج المختلف عرقياً خاصة إن كان طبيباً أو مهندساً أو فى أى وظيفة مرموقة، أو ينتمى إلى عائلة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة. كما يتضح من الحالة(١٧): (معهد فنى تجارى– إدارى بالمعاش) يقول:

"عندى تلات بنات جوزتهم ناس مش من العرب لأن بناتى متعلمين تعليم عالى واتجوزوا الكبيرة اتجوزت طبيب، والوسطانية اتجوزت وكيل نيابة، والصغيرة اتجوت دكتور فى الجامعة"

الإ أن مثل هذه الحالة نسبتها قليلة، وفى هذا يقول الحالة(١٢) (محاسب بالجهاز المركزى للمحاسبات) يقول:

"موضوع جواز من غير العرب مرفوض لحد كبير ونادر إلا فى حالات زى التعليم العالى أو الثروة الكبيرة، لكننا احنا بنفضل الجواز من بعض عارفين عوايدنا وكيف نحل مشاكلنا".

وكذلك الحالة(١٧) يقول:" موضوع جواز بناتى من ناس مش من العرب ميمثلش كل العرب، لولا اتقدم لبناتى ناس مستويا ت مكنتش وافقت، ولو فيه حد من قرايبى معاه مؤهل عالى كنت جوزته بنت منهم".

وعلى أية حال ، فإن الزواج الخارجى أى من غير العرب لا يمثل النسبة الغالبة (فهى تمثل نسبة ٥%) لدى المنحدرين من القبائل العربية، حيث يفضلون الزواج الداخلى، حيث إن لهم لهجتهم وعاداتهم وتقاليدهم المميزة عن غير

العرب(الفلاحين على حد تعبيرهم)، وكذلك للحفاظ على الثروة أو الملكية كما فى الحالة(١٤) . ويتفق ذلك مع القضية النظرية التجانس فى التعليم . حيث تذهب نظرية العرض والطلب أنه عندما يكون لدى الأفراد خبرة بنقص شركاء الزواج المحتملين، فإنهم يجبروا على أن يكونوا أكثر كفاءة ومنافسة فى سوق الزواج، ويكونوا قادرين على إيجاد شركاء متكافئين من جماعات أثنية مختلفة فى مسألة الزواج.

ويتفق ذلك مع نظرية التجانس فى تناول هذه القضية على ميل النساء إلى الزواج برجال أعلى منهن فى المستوى التعليمى، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للفرد زاد ميله إلى تفضيل الزواج من شريك وصل إلى مستوى تعليمى عالٍ. ويتفق ذلك مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة "فورد ف. جاكوبسن" حيث "كشفت الدراسة أن ٧٧% من الزيجات تتم بطريقة داخلية خاصة بالنسبة للهوية الحضرمية، وأن ٣% من تلك الزيجات تمت بين السادة وغير السادة. وبالمقارنة فإن ٢٨% تزوجوا من مسلمين ليسوا حضرميين، معظمهم إندونسيين أصليين. حيث إن الحافز الاجتماعى للبقاء فى جماعتك الطائفية يبدو أقوى من الزواج من حضرميين آخرين. كما كشفت الدراسة أن الذكور يميلون للزواج خارج طائفتهم الاجتماعية" (Op.cit,Loc.cit). كما تتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة " اينبار ويس و جى ستكلوف" حيث " تأثرت النتائج الزواجية لكلا النوعين، ولكن زاد معدل الذكور الذين تزوجوا من خارج جماعاتهم الأثنية" .(Inbar Weiss&Guy Stecklov, 2020,p.123)

- أهم النتائج والاستخلاصات والتوصيات:

١- أتضح من المعايشة أن الفارق التعليمى يلعب دوراً فى الاختيار الزواجى ، وكذلك أساساً للتدرج الاجتماعى، حيث تتمسك أغلب الأسر بالمؤهل التعليمى لكلا الشريكين، وخاصة لدى أسر الفتاة المقبلة على الزواج إما أن يكون حاصل على نفس المؤهل التعليمى أو يكون الزوج أعلى تعليمياً .

٢- تبين أن المهنة تلعب دوراً فى الاختيار الزواجى، وأحد أساس التدرج الاجتماعى. كما أن المهنة تعد تعبيراً عن المكانة الاجتماعية لدى الشريكين ، إضافة إلى أنها مصدر للدخل.

٣-اتضح أن الخلفية الاقتصادية لأسرة الشريكين ممثلة فى الملكية أو الميراث تعد أساساً للتدرج الاجتماعى عند الاختيار الزواجى. علاوة على أن الملكية أو الميراث تلعبان دوراً فى تشكيل الزواج حيث قد يأخذ شكل الزواج الداخلى، من أجل المحافظة عليهما. ويكون رمزاً للمكانة والزواج بأمراة أعلى تعليمياً.

٤- تلعب مهنة الأب ومكانة عائلة الزوج دوراً فى الاختيار الزواجى، وكذلك أساساً للتدرج الاجتماعى.

٥- يمثل البعد الأثنى فارقاً فى الاختيار الزواجى، وأساساً للتدرج الاجتماعى عند ربطه بالزواج، إلا أن المستوى التعليمى العالى يعوض الاختلاف الأثنى ، الإ أنها حالات نسبتها قليلة، فهى لاتزيد عن ٥% . كما أن الزواج الخارجى أى من غير العرب لا يمثل النسبة الغالبة لدى المنحدرين من القبائل العربية، حيث يفضلون الزواج الداخلى، حيث إن لهم لهجتهم وعاداتهم وتقاليدهم المميزة عن غير العرب(الفلاحين على حد تعبيرهم)، وكذلك للحفاظ على الميراث أو الملكية.

- توصيات الدراسة:

١- ضرورة اهتمام الأسرة بأبنائها ومناقشتهم فى أمور الزواج، وتقديم النصح والارشاد اللازم لهم فى موضوع الزواج.

٢- ضرورة تكاتف جهود وسائل الاعلام وأئمة المساجد فى التوعية بأسس الاختيار الزواجى والتدرج الاجتماعى.

٣- ضرورة قيام أساتذة علم الاجتماع العائلى بتخصيص دورات حول الزواج وأسس الاختيار.

٤- ضرورة تأسيس مكاتب للاستشارات الأسرية والزواجية من حملة الماجستير والدكتوراة من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

- قائمة المراجع:

- أولاً: المراجع العربية:

- الكتب:

١- شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الانسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف ا.د. محمد الجوهرى، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨ .

٢- مارفن هاريس، الأنثروبولوجيا الثقافية، ترجمة د. السيد حامد، الجزء الأول، الاسكندرية: منشأة المعارف،١٩٩٠.

٣- محمد الجوهرى و علياء شكرى، مقدمة فى دراسة الأنثروبولوجيا، القاهرة، بدون دار نشر،.٢٠٠٧

٤- محمد رمزى،القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثانى، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٤.

- الدوريات والمجلات:

٥- الحسن بن حسن السيد، معايير اختيار شريك الحياة وأثرها فى تحقيق التوافق الزواجى ، جمعية المودة للتنمية الأسرية، ط١، ٢٠١٥.

٦- بن السايح مسعودة، الاختيار الزواجى لدى طلبة جامعة الأغواط، فى، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد الثالث، العدد(١٠)،٢٠١٩.

٧- حوواسة جمال، الاتجاهات النظرية فى تفسير ظاهرة الاختيار للزواج: عرض وتقييم، فى، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٢٨ ،٢٠١٦.

٨- صالح بن إبراهيم الخضيرى، ظاهرة تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب الجامعى: دراسة ميدانية، مجلة الآداب، مجلد ٢٧ ، عدد (٢)، ٢٠١٥.

٩- ماهر فرحان مرعب، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو معيار الاختيار الزواجى، جامعة الشارقة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد(١٣)، العدد(١)،٢٠١٦.

- **الرسائل العلمية:**

١٠- نصيرة رداف، تصورات الشباب الجزائرى للاختيار للزواج عن طريق الاعلانات الصحفية: دراسة تحليلية لمضامين جرائد أحلام، كونتاكت، رسالة ماجستير، جامعة قسطنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠٠٩.

- **الأنترنت:**

١١- أحمد زايد، التعليم والحراك الاجتماعى، فى شركاء فى التنمية،٢٠٠٨.

١٢- أسماء أبو السعود، "يسكنها القذاذفة والسمالوس والرماح" قرى ليبية فى الفيوم، جريدة الوطن، الخميس ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠ فى،.www.elwatannews.com

١٣- ا.د.معن خليل عمر، علم التدرج الاجتماعى،٢٠٢٠./

ثانياً: المراجع الأجنبية:

-Books

14- Georg D.Zgourides, Christie S. Zgourides, Sociology, New York: IDG Books, 2000.

- Periodicals:

15- Forde .F. Jacobsen, Marriage patterns and social stratification in present Hadrami Arab Societies in Central and Eastern Indonesia,In, Asian Journal of Social Science, vol.35,No.4/5,2007.

16-Inbar Weiss&Guy Stecklov, Assimilation and ethnic marriage squeeze in early 20th century America, In, Demographic Research, vol.42,2020.

17- Kerwin Kofi Charles& others, Marital sorting and parental wealth,In,NBER working paper series,No.16748,2011.

18-Kevin Shafer& Spencer L. James, Gender and socio economic status differences in first and second marriage formation, In, Journal of Marriage and Family, vol.75.no.3, 2013.

19- Marco H.D. Van Leeuwen&Ineke Mass, Historical studies of social mobility and stratification, In, Annual Review of Sociology, vol.36, 2010.

20-Max Haller, Marriage, women and social stratification: A theoretical critique, In, American Journal of Sociology, vol.86, No.4, 1981.

21-Nicolas Fremeaux, The Role of inheritance and labour income in marital choices, In, Population, Vol.69, No.4, 2014.

الملاحق

ملحق (١)

جدول (١) يوضح خصائص الحالات المختارة للدراسة المتعمقة بمجتمع الدراسة.

م	السن	الحالة التعليمية	الحالة المهنية	البعد الطبقى	البعد الأثنى
١	٣٦	دكتوراة	مدرس	عليا– وسطى	لا ينتمى للعرب
٢	٣٢	بكالوريوس هندسة	مهندس معمارى	وسطى – وسطى	لا ينتمى للعرب
٣	٣٣	بكالوريوس هندسة بترول	مهندس بترول مهاجر إلى الكويت	عليا– وسطى	لا ينتمى للعرب
٤	٣٠	دبلوم فنى صناعى	مهاجر إلى إيطاليا	وسطى– عليا	لا ينتمى للعرب
٥	٢٩	دبلوم تجارة	مهاجر إلى الكويت	وسطى –وسطى	لا ينتمى للعرب
٦	٣٤	بكالوريوس تجارة	محاسب فى بنك	وسطى –وسطى	لا ينتمى للعرب
٧	٢٨	ماجستير	مدرس مساعد	وسطى – وسطى	لا ينتمى للعرب
٨	٣٥	معهد فنى تجارى	إدارى بالجامعة	وسطى – دنيا	لا ينتمى للعرب
٩	٣٠	دبلوم تجارة	إدارى بالجامعة	وسطى – دنيا	لا ينتمى للعرب
١٠	٣٣	ليسانس حقوق	محامى	وسطى – وسطى	لا ينتمى للعرب
١١	٣٢	كلية تربية أساسى	مدرس ابتدائى	وسطى – وسطى	لا ينتمى للعرب
١٢	٦٦	بكالوريوس تجارة	موظف بالجهاز المركزى للمحاسبات	عليا– وسطى	عرب
١٣	٦٥	دبلوم معلمين	مدرس ابتدائى	وسطى– وسطى	لا ينتمى للعرب
١٤	٦٣	بكالوريوس زراعة	مهندس زراعى	عليا– وسطى	عرب
١٥	٦٥	دبلوم زراعة	لا يعمل من أصاب أملاك زراعية	عليا –وسطى	عرب

١٦	٦٣	دبلوم تجارة	لا يعمل من أصاب أملاك زراعية	عليا– وسطى	عرب
١٧	٦٣	معهد فنى تجارى	إدارى بالمعاش	وسطى– وسطى	عرب
١٨	٧٠	دبلوم معلمين	مدرس بالمعاش	وسطى – وسطى	لا ينتمى للعرب
١٩	٦٤	دبلوم معلمين	مدرس بالمعاش	وسطى– وسطى	لا ينتمى للعرب
٢٠	٦٥	معهد فنى تجارى	ادارى بالمعاش	وسطى– وسطى	لا ينتمى للعرب
٢١	٦٧	ليسانس حقوق	محامى	وسطى– وسطى	لا ينتمى للعرب

ملحق (٢)

جـدول (٢) يوضح القبائل العربية وأماكن توطنها بالفيوم

المسلسل	المركز	القبيلة	القرية
١-	اطسا	أولاد سليمان	سدح
٢-	اطسا	الفوايد	الغرق
٣-	اطسا	الرماج	الغرق
٤-	اطسا	سمالوس	الغرق
٥-	طامية- يوسف الصديق - سنورس	القذاذفة	الأصفر- قارون- مراد الجندى

ملحق (٣) دليل العمل الميدانى

أولاً: بيانات أولية:

العمر.

الحالة التعليمية.

المهنة.

الحالة الاجتماعية.

الديانة.

تنتمى لقبيلة عربية أم من غير العرب.

ثانياً:الفارق التعليمى ودوره فى قبول أو رفض الزواج :

– إلى إى مدى مثل الفارق التعليمى دوراً فى رفض الزواج؟

– إلى إى مدى مثل الفارق التعليمى دوراً فى قبول الزواج، إذا كان الزوج أعلى تعليماً؟

– كأب إلى إى مدى تقبل أن يكون الشريك الزواجى لأبنتك أقل تعليماً من ابنتك الحاصل على تعليم جامعى؟

ثالثاً: المهنة ,دورها فى الاختيار الزواجى:

– إلى إى مدى مثل الفارق المهنى أو فى الدخل دوراً فى رفض الزواج من وجهة نظر الشريك المتقدم للزواج؟

– إلى إى مدى تفضل التماثل المهنى مع شريكة الزواج من وجهة نظر الشريك المتقدم للزواج؟

– كأب إلى إى مدى تقبل أن يكون شريك ابنتك أقل فى المهنة أو الدخل عنه؟

–رابعاً: الخلفية الاقتصادية للأسرة كالملكية أو الميراث و الاختيار الزواجى:

– إلى إى مدى تؤثر الخلفية الاقتصادية المتدنية للأسرة ممثلة فى عدم وجود ملكية أوميراث دوراً فى رفض الزواج؟

– إلى إى مدى تؤثر الخلفية الاقتصادية المرتفعة للأسرة ممثلة فى وجود ملكية أو ميراث دوراً فى قبول الزواج؟

– إلى إى مدى يمثل الفارق المهنى أو الدخل الأعلى للزوج تعوضاً عن الخلفية الاقتصادية المتدنية ممثلة فى عدم وجود ثروة لدى أبيه؟

خامساً: الخلفية الاجتماعية للأسرة(كمهنة الأب ومكانة العائلة) ودورها فى الاختيار الزواجى:

– إلى أى مدى تلعب الخلفية الاجتماعية للأسرة (مهنة الأب) دوراً فى رفض الشريك الزواجى؟

– إلى أى مدى تلعب الخلفية الاجتماعية للأسرة (مكانة العائلة) دوراً فى رفض الشريك الزواجى؟

– إلى أى مدى يمثل الفارق المهنى أو الدخل الأعلى للزوج تعويضاً عن الخلفية الاجتماعية لمهنة أبيه؟

–هل يمثل الفارق المهنى أو الدخل الأعلى للزوج تعويضاً عن الخلفية الاجتماعية لمكانة العائلة؟

سادساً: الفارق الأثنى و الاختيار الزواجى:

– إلى أى مدى يلعب الفارق الأثنى دورا فى رفض الزواج؟

– إلى أى مدى يمثل الفارق التعليمى الأعلى للشريك الزواجى تعويضاً عن الفارق الأثنى لدى الزوج؟

– إلى أى مدى يمثل الفارق المهنى أو الدخل الأعلى تعويضاً عن الفارق الأثنى لدى الزوج؟

ملحق (٤) بطاقة حالات الدراسة المتعمقة على مستوى الأفراد

حالة(١) (٣٦ سنة- حاصل على دكتوراة- مدرس بالجامعة- لاينتمى للعرب).

حالة(٢) (٣٢ سنة- بكالوريوس هندسة- مهندس معمارى- لاينتمى للعرب).

حالة(٣) (٣٣ سنة- بكالوريوس هندسة بترول مهاجر- لاينتمى للعرب).

حالة(٤) (٣٠ سنة- دبلوم فنى صناعى- مهاجر إلى إيطاليا- لاينتمى للعرب).

حالة(٥) (٢٩ سنة- دبلوم تجارة- مهاجر إلى الكويت- لاينتمى للعرب).

حالة(٦) (٣٤ سنة- بكالوريوس تجارة- محاسب فى بنك- لاينتمى للعرب).

حالة(٧) (٢٨ سنة- ماجستير- مدرس مساعد- لاينتمى للعرب).

حالة(٨) (٣٥ سنة- معهد فنى تجارى- إدارى بالجامعة- لاينتمى للعرب).

حالة(٩) (٣٠ سنة- دبلوم تجارة- إدارى بالجامعة- لاينتمى للعرب).

حالة(١٠) (٣٣ سنة- ليسانس حقوق- محامى- لاينتمى للعرب).

حالة(١١) (٣٢ سنة- كلية تربية أساسى- مدرس ابتدائى- لاينتمى للعرب).

حالة(١٢) (٦٦ سنة-بكالوريوس تجارة- موظف بالجهاز المركزى للمحاسبات- ينتمى للعرب).

حالة(١٣) (٦٥ سنة- دبلوم معلمين- مدرس ابتدائى- لاينتمى للعرب).

حالة(١٤) (٦٣ سنة- بكالوريوس زراعة- مهندس زراعة- ينتمى للعرب).

حالة(١٥) (٦٥ سنة- دبلوم زراعة- من أصحاب أملاك زراعية-لايعمل- ينتمى للعرب).

حالة(١٦) (٦٣ سنة- دبلوم تجارة- من أصاب أملاك زراعية-لايعمل- ينتمى للعرب).

حالة(١٧) (٦٣ سنة- معهد فنى تجارى- إدارى بالعاش- ينتمى للعرب).

حالة(١٨) (٧٠ سنة- دبلوم معلمين- مدرس بالمعاش- لاينتمى للعرب).

حالة(١٩) (٦٤ سنة- دبلوم معلمين- مدرس بالمعاش- لاينتمى للعرب).

حالة(٢٠) (٦٥ سنة- معهد فنى تجارى- إدارى بالمعاش- لاينتمى للعرب).

حالة(٢١) (٦٧ سنة- ليسانس حقوق- محامى- لاينتمى للعرب).

Abstract

The study aimed to define the relation between marital choice and the foundations of social stratification.. The study relied on the case study approach and the anthropological approach with its tools, fieldwork guide, in-depth interview, and informants . The study relied on 21 cases, which were divided into 10 cases over the age of sixty, and cases between 30-40 years, and their number is (11) cases.

The study concluded that educational, occupational, socioeconomic, and ethnic backgrounds in the husband's family, as foundations for social stratification play a role in marital choice. The family's economic and ethnic background also plays a role in favoring intermarriage to preserve inheritance or property.